العقد العربي للمعاقين

(٢٠٠٣ – ٢٠١٢ م) (١٤٢٤ – ١٤٣٣هـ)

التوصيات والأهداف

د. خالد عبد الحميد عثمان

انطلاقا من قيمنا الأصيلة وتراثنا الديني والروحي والحضاري ، والتزاما بما أرسته الرسالات السماوية من شرائع رفعت من مكانة الإنسان وكرامته ، وإيمانا بأن الأشخاص المعوقين لديهم القدرات التي إذا ما توفرت لها الظروف الملائمة ، سيتمكنوا من المشاركة بفاعلية إلى جانب شرائح المجتمع الأخرى في تحقيق التنمية العربية الشاملة.

عُقد بمقر الأمم المتحدة في بيروت على مدى أربعة أيام (٢ – ٥ تشرين الأول ٢٠٠٢ م)

" مؤتمر الإعاقة في الوطن العربي الواقع والمأمول " تحت رعاية فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد إميل لحود والمنظمة العربية للمعاقين وجامعة الدول العربية ، بمشاركة ٣٠٠ مشارك من ثماني عشرة دولة عربية يمثلون الوزارات والمنظمات والهيئات الحكومية وغير الحكومية.

حيث قدمت العديد من الدراسات والأبحاث وأوراق العمل شارك فيها أكاديميون ومتخصصون من بعض الدول العربية والأجنبية ، وخرج المؤتمر بمجموعة من التوصيات أهمها ما يلي:

التوصـــيات:

١ـ دعوة الدول العربية إلى المشاركة في مناقشات الاتفاقية الدولية حول الإعاقة المزمع إقرارها من الجمعية العامة للأمم المتحدة والعمل على سرعة إقرارها.

٢ـ تشجيع عمل الأشخاص المعاقين في وسائل الإعلام المختلفة.

٣ـ إصدار التشريعات التي تضمن للشخص المعاق استعمال وسائل النقل العام.

٤ـ حث الدول العربية التي لم توقع على الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتأهيل المهني للتوقيع عليها والالتزام بها.

٥ـ تجهيز مراكز التأهيل والعمل بالتقنيات الفنية اللازمة لتسهيل أداء الشخص المعاق لعمله ولضمان سلامته.

٦ـ تعزيز الشراكة مع أصحاب العمل وتثمين دورهم في توفير فرص عمل للمعاقين.

٧ـ تدريب وتطوير مهارات العاملين في مجال التأهيل المهني وتوعيتهم بقضايا المعاقين واحتياجاتهم وحقوقهم.

٨ـ دمج الأطفال المعاقين في المدارس العادية كلما أمكن ذلك.

٩ـ تطوير المناهج الدراسية الخاصة بإعداد معلمي ذوي الاحتياجات الخاصة.

١٠ـ تأسيس مراكز معلومات لتسهيل تبادل الخبرات والتجارب العربية الناجحة في مجالات التعليم والتأهيل والعمل والدمج.

١١ـ تنظيم حملات مكثفة لتوعية المجتمع بقضايا الإعاقة وحقوق المعاقين ، وتوعية الأسر والمعاقين بأهمية التعليم ودوره في تحقيق الاعتماد على الذات والاندماج في المجتمع.

١٢- التوسع في إنشاء وحدات للكشف المبكر عن الإعاقة في الريف والحضر والبدو وتزويدها بالمتخصصين المؤهلين للحد من مضاعفات الإعاقة.

١٣- التأكيد على اشتراك الأشخاص المعاقين في الأنشطة اللامنهجية والصفية التي تنظمها المؤسسات التعليمية.

١٤- التأكيد على الشراكة بين منظمات المجتمع الأهلي والمؤسسات الرسمية من أجل النهوض بمستوى الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والرياضية وغيرها.

١٥- مشاركة الأشخاص المعوقين وأسرهم في تخطيط وتنفيذ البرامج المخصصة لهم ومتابعة تنفيذها.

١٦- تنظيم لقاءات بين الأشخاص المعاقين والعاملين معهم وبين الإعلاميين والعاملين في وسائل الاتصال الجماهيري لتعزيز الشراكة وإنجاز الرسائل الإعلامية المبنية على الحقائق.

الأهداف:

وقد حدد المؤتمر مجموعة من الأهداف يسعى إلى إنجازها خلال " العقد العربي للمعاقين

٢٠٠٣ – ٢٠١٢ " وقد جاءت الأهداف على النحو التالي:-

١- تغيير نظرة المجتمع للإعاقة ، وتغيير نظرة المعاق لنفسه.

٢- إدراج قضية الإعاقة على سلم أولويات الحكومات العربية وتوفير الاعتمادات اللازمة لها.

٣- منح المعاقين ومرافقيهم تخفيضات بنسبة لا تقل عن ٥٠ % على وسائل النقل البرية والبحرية والجوية عند الانتقال داخل الدولة أو بين الدول العربية.

٤- منح إعفاءات جمركية للأجهزة والمعينات اللازمة لتسهيل حياة المعاقين والداعمة لدمجهم في المجتمع.

٥- دعم وتسهيل إنشاء جمعيات المعاقين وضرورة تمثيلها في الهيئات والمجالس العليا لضمان المشاركة الفعالة في رسم السياسات ووضع الخطط.

٦- إنشاء وتفعيل دور اللجان أو المجالس أو الهيئات العليا للتأهيل المعنية بوضع السياسات ورسم الخطط.

٧- تطوير آليات رصد أعداد الأشخاص المعاقين حسب السن والجنس والموقع الجغرافي ونوع الإعاقة من خلال إصدار بطاقة المعاق والتعدادات السكانية والبحوث والدراسات المسحية.

٨- تطوير وتحسين الخدمات والبرامج الحكومية والأهلية المعنية بتلبية احتياجات الأشخاص المعاقين.

٩- توحيد مصطلحات وتعريفات وتصنيفات الإعاقة.

١٠- تأمين الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في برامج تدريب وتأهيل المعاقين.

١١- دعم أسرة المعاق ماديا ومعنويا وتزويدها بالمعلومات والتقنيات الحديثة اللازمة.

١٢- إجراء الدراسات والأبحاث حول قضية الإعاقة وتأمين التمويل اللازم له.

١٣- تطوير مهارات وقدرات العاملين مع الأشخاص المعاقين في مجالات التأهيل التربوي والاجتماعي والنفسي والطبي والمهني.

١٤- توفير الظروف المناسبة لنجاح مبدأ الدمج الشامل للمعاقين في الفصول العادية وفي المجتمع (مواقع العمل – السكن – النوادي الاجتماعية والثقافية والرياضية).

١٥ـ ضمان التمثيل المناسب للمعاقين في المجالس النيابية والمجالس المحلية وعلى كافة المستويات.

١٦ـ اقتصار المؤسسات الإيوائية على شديدي الإعاقة وذوي الظروف الاستثنائية.

١٧ـ توعية الرأي العام بوضع المرآة المعاقة وتصحيح الأفكار السائدة عن قدراتها المتدنية وتفعيل دورها وتثقيفها وتوعيتها بحقوقها ودورها.